Luminaspire

في
أسبوع واحد

كيف تحوّلت
قرارات جامعة الملك سعود
من إجراء أكاديمي إلى قضية رأي عام؟

2026

سلسلة دراسات وتقارير

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مدخل إلى موضوع التقرير 04

الإطار المنهجي للتقرير 07

أبرز النتائج التفصيلية 11

كيف قدمت المواد الصحفية الموضوع للقراء؟ 21

كيف تشكّل الموضوع في منصة إكس (X)؟ 28

أبرز ملامح المقارنة
بين تناول الصحف وتناول منصة إكس (X) للموضوع 37

استنتاجات التقرير الرئيسة 40

رؤية التقرير حول
قرارات الجامعة: بين ضرورات التطوير وتحديات التنفيذ 47

3 سيناريوهات متوقعة إعلاميًّا خلال الفترة القادمة 50

5 توصيات عملية مقترحة للجامعة 52

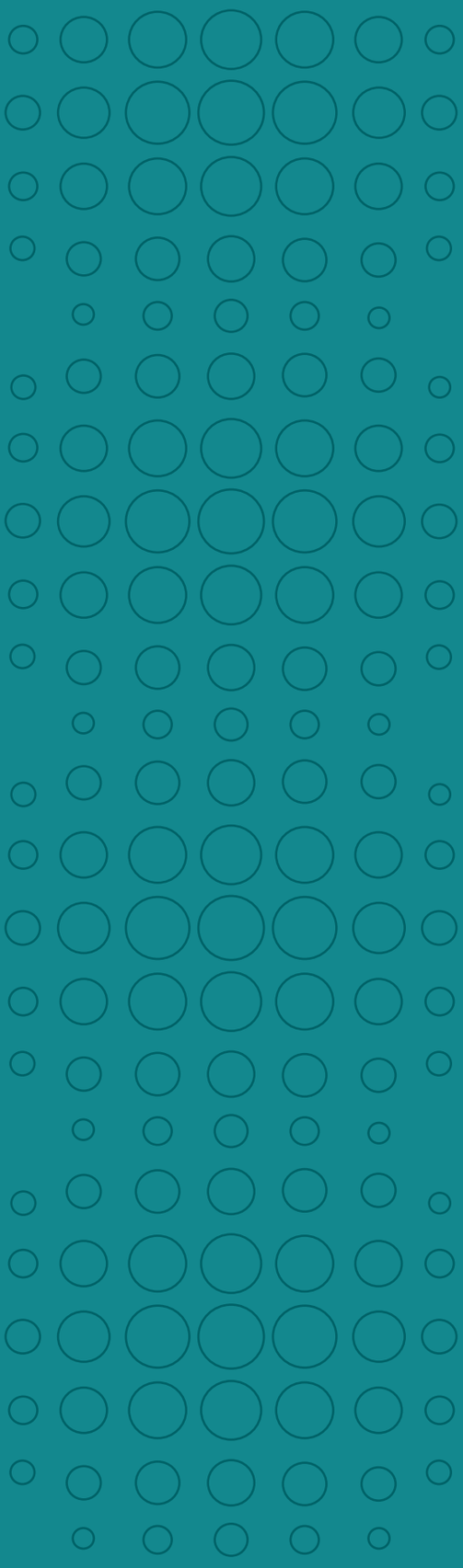

مدخل إلى

موضوع التقرير

مدخل إلى

موضوع التقـــريـــر

أعلنت جامعة الملك سعود بالرياض عددًا من القرارات تضمنت إلغاء السنة التحضيرية في جميع التخصصات، وإيقاف جميع برامج كلية علوم الأغذية والزراعة، وكلية اللغات وعلومها، فضلًا عن إلغاء عدد من البرامج في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، من بينها تخصصات اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع، في خطوة تعكس توجهًا لإعادة هيكلة المنظومة الأكاديمية بالجامعة.

وخلال أقل من أسبوع، انتقلت هذه القرارات من إطارها بوصفها إجراءً أكاديميًا تنظيميًا إلى قضية رأي عام أثارت نقاشًا واسعًا حول وظيفة الجامعة وحدود علاقتها بالسوق والهوية. ولم يكن هذا التحول نتيجة القرار وحده، بل لطريقة تقديمه وتلقيه؛ حيث سبقت العناوين الصادمة لكثيرين التفسيرات المؤسسية، فيما أعادت مقالات الرأي صياغة القضية في مستوى أعمق يتجاوز التخصصات إلى أسئلة المعرفة، والفكر والثقافة، والمجتمع. وتكشف هذه التجربة أن القضايا التعليمية الحساسة لا تُحسم بالقرار فقط، بل بكيفية بنائه وتقديمه، وبقدرتـه على موازنة منطقه الأكاديمي مع إدراكه المجتمعي في آن واحد.

في هذا التقرير، تعرض **LuminaSpire** قراءات موجزة لاستقراء أهم الأرقام، وتوظيفها لطرح رؤية إعلامية موضوعية.

3

مستويات

أعطت الموضوع أهمية نوعية

مستوى ●●●○○

التعليم العالي

علاقة الجامعات بسوق العمل وإعادة تصميم التخصصات

مستوى ●●●○○

الهوية والمعرفة

مكانة العلوم الإنسانية واللغة والتاريخ والجغرافيا
في الجامعات الوطنية

مستوى ●●●○○

الإعلام والاتصال المؤسسي

كيف يمكن لقرار أكاديمي أن يتحول إلى جدل عام واسع
إذا لم يُشرح بما يكفي، أو إذا بدا مفاجئًا ورمزيًا؟

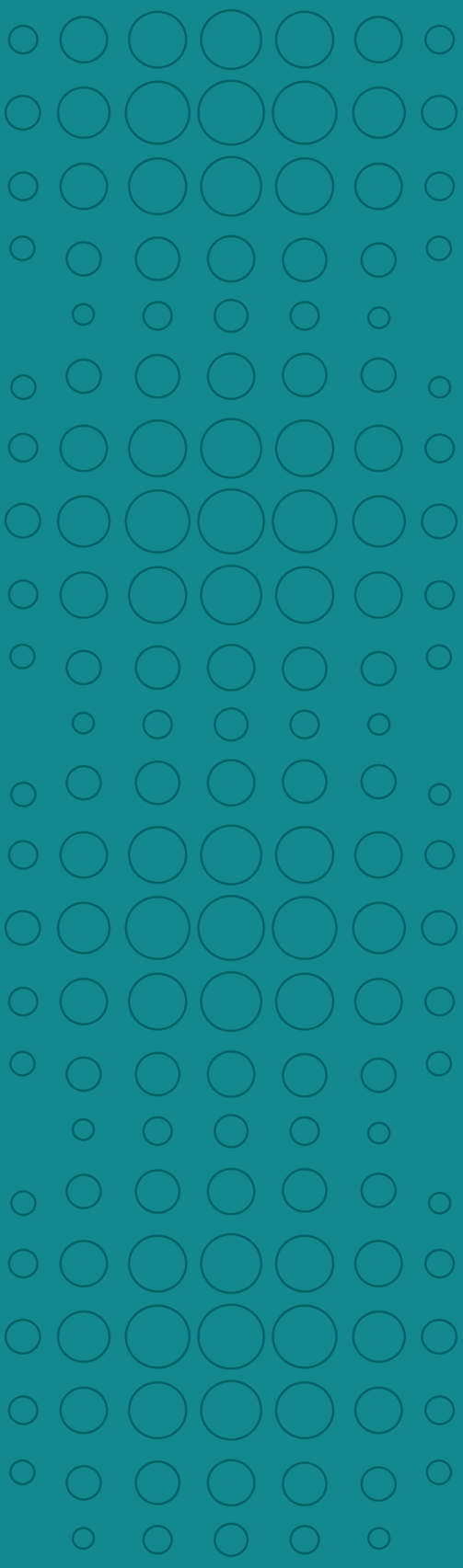

الإطار المنهجي
للتقرير

مشكلة البحث

تتحدد المشكلة في تحليل **كيفية تشكّل الجدل الإعلامي والجماهيري** في البيئة الرقمية حول قرارات جامعة الملك سعود المتعلقة بإلغاء أو إيقاف القبول في عدد من التخصصات، خصوصًا في العلوم الإنسانية وبعض التخصصات ذات الرمزية المعرفية والوطنية مثل الجغرافيا والتاريخ والزراعة واللغة العربية.

فقد ظهر للمتابعين أن الإشكال ليس فقط في القرار ذاته، بل في كيفية تمثيله وتداوله إعلاميًا وجماهيريًا:

هل صيغ بوصفه إصلاحًا أكاديميًا؟ أم إلغاءً للعلوم الإنسانية؟ أم إعادة هيكلة مرتبطة بسوق العمل؟ أم مساسًا بالهوية والمعرفة الوطنية؟ أم أن هذه التقاطعات المهمة لقرار من هذا النوع لم تكن في حسبان النشر في اللحظات الأولى لصياغة الخبر؟

المدى الزمني للتقرير

أسبوع واحد

من 13-20 أبريل 2026م

نوع البيانات

بيانات
صحفية إعلامية

أخبار ومواد منشورة في صحف ومواقع إلكترونية.

بيانات
رقمية جماهيرية

منشورات على منصة إكس (X)، ومؤشرات تفاعل.

جمع البيانات

+3000 مادة

جُمعت مما نشر حول الجامعة خلال الأسبوع، عبر توظيف منصة Apify بوصفها بيئة تقنية لجمع المحتوى الرقمي واستخراجه من المصادر المستهدفة. وداخل هذه المنصة استُخدمت ثلاث أدوات متخصصة حسب طبيعة المصدر ووظيفته:

Tweet Scraper V2 – X/Twitter Scraper

لاستخراج المنشورات والبيانات الوصفية المرتبطة بها من منصة X.

Google Search Results Scraper

لتحديد النتائج والروابط ذات الصلة بالقضية وبناء قائمة أولية بالمصادر الرقمية المستهدفة.

Website Content Crawler

لاستخراج المحتوى النصي من الصفحات الإخبارية والمواقع الإلكترونية بعد الوصول إليها.

وبعد ذلك جرى تصدير البيانات إلى ملفات Excel لإجراء الفحص اليدوي، والتنقيح الموضوعي، وإزالة التكرار، واستبعاد المواد غير المرتبطة بالقضية، وصولًا إلى تحديد نطاق التقرير النهائي. ثم أجرى فريق لومينا سباير التحليل النهائي للبيانات وخلاصاتها.

تصفية البيانات

روجعت البيانات بشكل دقيق وصُنّفت إلى:

مواد مباشرة
تتناول قرار جامعة الملك سعود أو الجدل حوله بوضوح.

مواد سياقية
تتناول الجامعة أو تخصصات قريبة دون صلة مباشرة بالقرار.

مواد بعيدة
إعلان، خدمة، منشور غير متعلق، أو نتيجة خاطئة.

البيانات الخاضعة للتحليل

542

مادة إعلامية اتصالية

خضعت للتحليل تمثل حصرًا شاملًا للمنشورات ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، التي حصرتها أدوات البحث خلال المدى الزمني للتقرير.

508

منشورًا
على منصة
إكس (X)

34

مادة
في الصحف
والمواقع الإخبارية

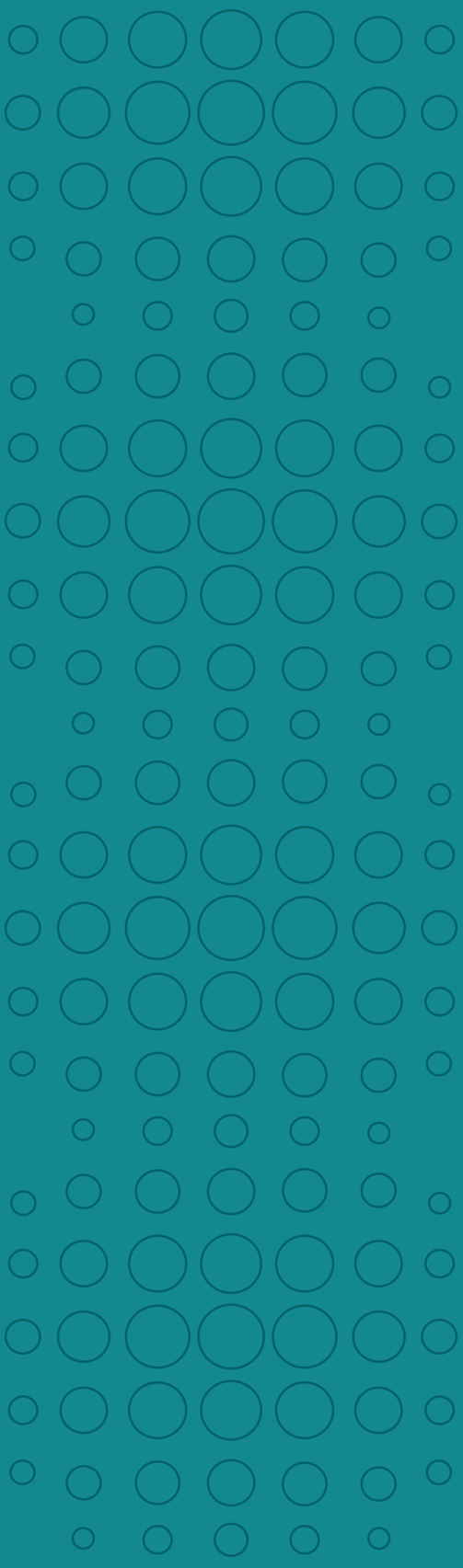

أبرز

النتائج التفصيلية

أبرز

المؤشرات الرقمية لمنشورات منصة إكس (X)

إجمالي المنشورات الخاضعة للتحليل

508

إجمالي المشاهدات

17,884,378

إجمالي الإعجابات

32,029

متوسط المشاهدات

37,688

إجمالي الردود

3,481

أعلى مشاهدة لمنشور واحد

8,336,701

إجمالي إعادة النشر

4,761

إجمالي الحفظ

11,614

إجمالي التفاعل دون المشاهدات

51,385

أكثر
الحسابات تفاعلًا

أكثر
الحسابات تفاعلًا

نماذج من
المنشورات المؤيدة للقرارات

أكثر
المصادر الصحفية حضورًا

صحيفة سبق
sabq.org

صحيفة عكاظ
okaz.com.sa

صحيفة مكة الإلكترونية
makkahnews.sa

صحيفة أخبار 24
akhbaar24.com

نماذج
من النشر الصحفي

عكاظ

الرئيسية | محليات | سياسة | اقتصاد | فيديو | رياضة | بودكاست | ثقافة وفن | منوعات | مقالات | ملتيميديا | الم

عكاظ > محليات

جامعة الملك سعود تُلغي «التحضيرية» وبرامج أكاديمية.. تعرف عليها

13 أبريل 2026 - 23:54 | آخر تحديث 13 أبريل 2026 - 23:54

أعلنت جامعة الملك سعود إلغاء السنة التحضيرية في مختلف التخصصات، ضمن حزمة قرارات أكاديمية تستهدف تطوير المسارات التعليمية ومواءمتها مع متطلبات المرحلة القادمة.

وشملت التعديلات إنهاء جميع برامج كلية علوم الأغذية والزراعة، إلى جانب إلغاء برامج كلية اللغات وعلومها كافة، في خطوة تهدف إلى إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية ورفع كفاءتها.

كما تضمنت القرارات إيقاف عدد من برامج كلية الآداب والعلوم الإنسانية، من بينها تخصصات اللغة العربية، والتاريخ، والجغرافيا، وعلم الاجتماع.

يأتي ذلك ضمن مراجعة شاملة للبرامج الأكاديمية، بما يسهم في تحسين جودة المخرجات التعليمية، وتعزيز التخصصات ذات الأولوية بما يتماشى مع مستهدفات التنمية واحتياجات سوق العمل.

للوصول للمقال
انقر هنا

نماذج
من النشر الصحفي

الأخبار التصنيفات مقالات مُقترب لحظة بلحظة

مقال رأي محليات

جامعة الملك سعود لا تُخطئ

عبدالعزيز بن خالد العمران
منذ 3 أيام
0

في بعض القرارات، لا يكون التغيير استجابة ظرفية، ويأتي انعكاسًا لتحول أعمق في فهم الدور، ما قامت به جامعة الملك سعود من إعادة هيكلة عدد من التخصصات يتجاوز كونه إجراءً أكاديميًا محدودًا، ويمثل تحولًا في موقع الجامعة داخل المنظومة الوطنية.

لم تعد الجامعة كيانًا يعمل بمعزل عن محيطه، ينتج المعرفة ويكتفي بها، وأصبحت جزءًا من سلسلة مترابطة تتقاطع فيها مخرجات التعليم مع احتياجات السوق، وتنعكس نتائجها على الاقتصاد والمجتمع، في هذا السياق يصبح الاتساق بين هذه العناصر ضرورة حتمية.

خلال السنوات الماضية، ظهرت فجوة واضحة بين بعض التخصصات وحجم الطلب عليها، ما أدى إلى تضخم في المخرجات مقابل محدودية الفرص، هذا التباين يكشف حاجة المنظومة إلى إعادة ضبط، تضمن توجيه الموارد البشرية نحو مسارات أكثر اتساقًا مع الواقع.

تأتي هذه الخطوة بوصفها تصحيحًا للمسار في جوهرها، حيث ترتبط المسألة بجودة الأثر، وبقدرة التخصصات على إنتاج كوادر تُسهم فعليًا في الاقتصاد فالجامعة تمارس دورًا يتجاوز منح الشهادات، وتمتد وظيفتها إلى صناعة الكفاءات وإعادة تشكيل رأس المال البشري.

للوصول للمقال
انقر هنا

نماذج
من النشر الصحفي

جامعة الملك سعود توضح حقيقة إلغاء التحضيرية

21:27 الأربعاء 15 أبريل 2026 - 27 شوال 1447 هـ

أوضحت جامعة الملك سعود أنها تعمل على تحديث مسارات القبول ضمن رحلة التطوير المستمر للمنظومة الأكاديمية والتوسع في التخصصات التي تتواءم مع احتياجات سوق العمل، والتركيز على مختلف العلوم التي تتطلبها التوجهات المستقبلية المحلية والعالمية، مع ضمان استمرار الجامعة في دورها الريادي في تنمية وخدمة المجتمع، انطلاقًا من رسالتها كإحدى الجامعات الوطنية العريقة.

وأكدت الجامعة، في بيان للمتحدثة باسمها، د. وعد عارف، أن الطلبة المقيدين حاليًا في البرامج غير المدرجة ضمن قبول العام القادم مستمرون في دراستهم وفق الخطط الدراسية المعتمدة، وبما يضمن استقرارهم الأكاديمي، واستكمال مسيرتهم التعليمية دون أي تأثر.

وجددت الجامعة التزامها الكامل بمواصلة الاستثمار في أعضاء هيئة التدريس والكوادر الأكاديمية، وتعظيم الاستفادة من خبراتهم وإمكاناتهم بما يخدم متطلبات المرحلة المقبلة، وبما يضمن استمرارية وتوفير بيئة تعليمية وبحثية جاذبة ومستقرة تسهم في رحلة التحول للوصول للريادة العالمية.

للوصول للمقال
انقر هنا

نماذج
من النشر الصحفي

الرئيسية / المقالات / بين القرار الإداري والشرعية المعرفية: ماذا تعلمنا أزمة جامعة الملك سعود؟

المقالات

بين القرار الإداري والشرعية المعرفية: ماذا تعلمنا أزمة جامعة الملك سعود؟

د. عبدالعزيز بن عبدالله الخضيري · 2026-04-18 · 0

أعلنت جامعة الملك سعود عن قرارات إعادة هيكلة طالت عددًا من التخصصات الإنسانية والاجتماعية، في خطوة وُصفت رسميًا بأنها استجابة لمتطلبات السوق ورؤية **2030**. لكن ما لم يُدار بالشكل الكافي لم يكن القرار ذاته، بل الطريقة التي فُرض بها على مجتمع أكاديمي لم يُشرَك في صياغته. وفي تلك اللحظة بالذات، تحولت مسألة إدارية إلى أزمة ثقة، وكشفت عن خلل أعمق في الكيفية التي تُدار بها المعرفة داخل الجامعة.

القضية لم تكن يومًا في إلغاء تخصص أو دمج برنامج، بل في السؤال الذي يسبق كل ذلك: من يملك حق تقرير مصير التخصصات؟ وهل يكفي أن يكون القرار صحيحًا إداريًا ليكون مشروعًا أكاديميًا؟ الجامعة ليست شركة تُدار بمنطق الكفاءة فقط، بل كيان معرفي تُبنى شرعيته من داخل قاعاته عبر الحوار والتوافق. وحين يُختزل هذا الكيان في نموذج إداري من أعلى إلى أسفل، فإن النتيجة لا تكون حسمًا، بل فجوة ثقة تتسع مع كل قرار غير مُفسَّر.

للوصول للمقال
انقر هنا

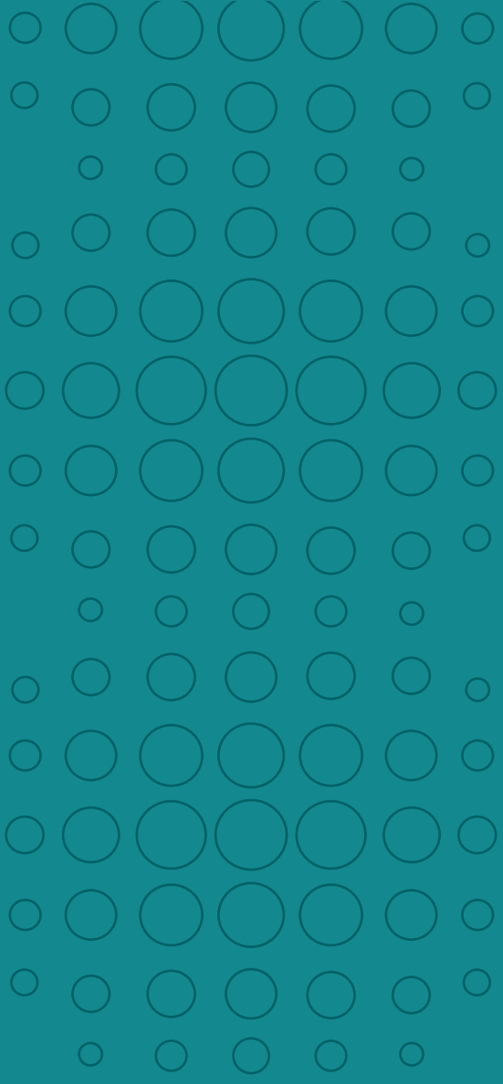

كيف قدمت

المواد الصحفية الموضوع للقراء؟

القراءة الأولية

تكشف المواد الصحفية، أن الصحافة لم تكتفِ بنقل القرار، بل أسهمت، بشكل مباشر وغير مباشر، في تشكيل معناه العام. وصنعت العناوين الأولى التي أنتجت الصدمة، وحاولت التفسيرات لاحقًا احتواءها، بينما أعادت مقالات الرأي بناء القضية ضمن إطار أوسع وأكثر عمقًا.

تحوّل القرار خلال أيام قليلة من خبر أكاديمي إلى قضية رأي عام متعددة الأبعاد، يتداخل فيها التعليمي بالاقتصادي، والمعرفي بالهوياتي، والإداري بالإعلامي الاتصالي.

4

صيغ رئيسة
للمواد الصحفية

يكشف تتبّع التغطية الصحفية خلال الأسبوع محل الدراسة أن الخطاب الإعلامي لم يتشكل في صورة واحدة، بل تدرّج عبر أربع صيغ رئيسة، عكست اختلافًا في زاوية المعالجة، وفي الوظيفة التي أدتها كل صياغة في تشكيل الجدل العام. ولم يكن هذا التنوع مجرد اختلاف في الأسلوب، بل كان اختلافًا في تعريف القضية نفسها.

الاختلاف بين هذه الصيغ ليس اختلافًا في الموقف فقط، بل اختلاف في تعريف القضية ذاتها. فبينما رآها البعض قرارًا تنظيميًا، رآها آخرون تحولًا في فلسفة التعليم، أو حتى مساسًا ببنية المعرفة والهوية.

الـصـيـغـة الأولـــى

تقديم الحدث دون سياق

في البداية، قدّمت عدد من المواد القرار بوصفه خبرًا مباشرًا، يركّز على عناصره الأسس:

- إلغاء السنة التحضيرية
- إيقاف أو إلغاء القبول في عدد من البرامج
- إعادة هيكلة أكاديمية
- تحديث مسارات القبول

واتسمت هذه الصياغة بلغة تقريرية واضحة، خالية من التحليل أو التفسير، وركزت على نقل ما حدث دون التوقف عند أسبابه أو أبعاده.

وهذه البساطة الظاهرة حملت أثرًا عميقًا؛ إذ أسهمت في تكوين انطباع أولي حاد لدى عدد كبير من القراء، جعل القرار يبدو وكأنه تحوّل مفاجئ وجذري، خاصة مع حضور مفردات مثل "إلغاء" و "إيقاف" في العناوين.

الصيغة الثانية

التفسير، ومحاولة استعادة المعنى

مع تصاعد التفاعل، ظهرت صياغة أخرى اعتمدت على البيان الرسمي للجامعة، وقدّمت القرار ضمن إطار تفسيري يركّز على:

- تحديث مسارات القبول
- مواءمة البرامج مع سوق العمل
- التوسع في التخصصات التطبيقية
- تطوير البرامج البينية
- ضمان عدم تأثر الطلاب الحاليين

وفي هذه الصياغة، لم يعد القرار "إلغاءً"، بل "إعادة هيكلة" و "تحديثًا". وهنا حاول الخطاب الصحفي نقل القضية من معناها الصادم إلى معنى أكثر اتزانًا.

لكن هذه المحاولة واجهت تحديًا زمنيًا مهمًا؛ إذ جاءت بعد أن تشكّل الانطباع الأول، ما جعلها تؤدي دورًا تصحيحيًا محدودًا، دون أن تغيّر اتجاه الجدل بشكل كامل.

الصيغة الثالثة

الدفاع، مع تقدّم المنطق الاقتصادي

في بعض المواد المقالية والتفسيرية، برزت صياغة دفاعية تتبنى القرار وتبرّره، انطلاقًا من منطق يرتكز على:

- ضرورة مواءمة التعليم مع سوق العمل
- محدودية جدوى بعض التخصصات بصيغتها التقليدية
- أهمية إعادة توزيع الموارد الأكاديمية
- التوجه العالمي نحو التخصصات التطبيقية

وقدّم هذا الخطاب القرار بوصفه خطوة إستراتيجية، لا مجرد إجراء تنظيمي، وربطه بمفاهيم مثل الكفاءة، والجدوى، والتحول الاقتصادي.

غير أن هذا النمط، رغم قوته المنطقية، ركّز على البعد الاقتصادي بشكل رئيس، دون أن يعالج بالقدر الكافي البعد الرمزي والثقافي للتخصصات الإنسانية المعنية، وهو ما حدّ من قدرته على إقناع جميع الأطراف.

الصيغة الرابعة

النقد، وتحول القضية إلى سؤال أكبر

ظهرت صياغة نقدية/جدلية أكثر عمقًا، تعاملت مع القرار بوصفه قضية تتجاوز حدود الإدارة الأكاديمية، وتمس جوهر وظيفة الجامعة في المجتمع.

ركّز هذا الخطاب على عدد من الأفكار المركزية:

- الجامعة ليست مؤسسة توظيف فقط، بل مؤسسة معرفة وهوية
- العلوم الإنسانية ليست فائضًا يمكن الاستغناء عنه
- التخصصات المرتبطة باللغة والتاريخ والجغرافيا تحمل رمزية ثقافية عميقة
- المشكلة لا تكمن في التخصصات بقدر ما تكمن في ضعف ربطها بسوق العمل
- غياب الشرح الكافي للقرار أسهم في تضخيم الجدل

وقد تجلّت هذه الصياغة بشكل أوضح في مقالات الرأي، التي نقلت النقاش إلى مستوى أعلى، حيث لم تعد القضية تدور حول "إلغاء تخصصات"، بل حول: أي جامعة نريد؟ وأي معرفة نريد أن ننتجها؟

كيف تشكّل

الموضوع في منصة إكس (X)؟

القراءة الأولية

لم تُتداول قرارات جامعة الملك سعود في منصة إكس بوصفها خبرًا ينتظر التفسير، بل كقضية جاهزة لإعادة التعريف منذ لحظتها الأولى. فبمجرد ظهورها، دخلت في دورة إنتاج دلالي سريعة، أعادت صياغتها خارج إطارها المؤسسي، ووضعتها ضمن سياقات أوسع تتعلق بالهوية، ووظيفة الجامعة، وحدود العلاقة مع سوق العمل.

في هذا السياق، لم يكن السؤال المركزي في الخطاب الجماهيري على إكس: ماذا قررت الجامعة؟، بل: ماذا يعني هذا القرار؟ وهذا انتقال مبكر من مستوى المعلومة إلى مستوى التأويل.

6

ملامـــــــح

تحدد اتجاهات
التناول الجماهيري للموضوع

1

تحول القرار إلى رمز

- **أبرز** ما يميز خطاب إكس أنه لم يتعامل مع القرارات بوصفها إجـراءات تقنية، بل بوصفها رمـوزًا معرفية ثقافية. ولهذا، لم تُقرأ الأخبار المرتبطة بإيقاف أو إلغاء القبول في بعض البرامج باعتبارها جزءًا من إعادة توزيع أكاديمي، بل باعتبارها مساسًا مباشرًا بمكونات تحمل وزنًا ثقافيًا ومعرفيًا مرتفعًا.

- **ارتفاع** حضور مفردات مثل "اللغة العربية" و"التاريخ" و"الجغرافيا" في الخطاب، مقارنة بمفردات مثل "البرامج البينية" أو "تحديث المسارات"، يعكس بوضوح أن المنصة أعادت ترتيب أولويات النقاش؛ فانتقل التركيز من البنية الأكاديمية إلى المحتوى الرمزي للتخصصات.

2

إعادة صياغة الموضوع من قرار إلى مفاضلة قيم

- **لم يكتفِ** الخطاب بتضخيم القرار، بل أعاد تعريفه ضمن مفاضلة أعمق بين منظومتين:
  - منظومة ترى التعليم بوصفه امتدادًا لسوق العمل
  - وأخرى ترى الجامعة حاضنة للمعرفة والهوية

- **هنا،** لم يعد القرار محل نقاش بحد ذاته، بل أصبح أداة لإعادة فتح نقاش مؤجل حول: من يقود الآخر؟ السوق أم الجامعة.

- **تُظهر** البيانات أن إطار "سوق العمل" حاضر، لكنه لم يكن المهيمن، بل ظهر غالبًا بوصفه حجة مضادة داخل نقاش تقوده اعتبارات الهوية والمعنى، لا الكفاءة فقط.

3

اللغة
باعتبارها أداة لإعادة بناء الواقع

- **في إكس،** لم تُستخدم اللغة لوصف الحدث فحسب، بـل لإعادة تشكيله. ولهذا، اتجه الخطاب إلى استخدام مفردات حادة ومكثفة، لا تقف عند حد التوصيف، بل تنقل الحدث إلى مستوى عاطفي أعلى.

- **هذا التصعيد اللغوي** لا يمكن فهمه كظاهرة انفعالية فقط، بل كآلية إنتاج ذات دلالة ومعنى؛ إذ يسهم في:
  - تثبيت الإطار الأولي للحدث
  - رفع قابليته للانتشار
  - توحيد الإدراك الجماعي حول تفسير معين

- **بذلك،** أصبحت المفردات المستخدمة نفسها جزءًا من الحدث، لا مجرد انعكاس له.

4

تسارع إنتاج المعنى قبل اكتمال المعلومة

- **تكشف** بنية الخطاب أن المنصة لا تنتظر اكتمال الصورة، بل تبدأ في تفسيرها فورًا. ومع غياب التفاصيل الكاملة في اللحظات الأولى، ملأ المستخدمون هذا الفراغ عبر:
  - الاستنتاج
  - المقارنة
  - الإسقاط على تجارب سابقة

- **هنا** يظهر بوضوح أن ما سُمّي بـ"أزمة الاتصال" في بعض المداخلات، لم يكن مجرد ضعف في الشرح، بل فراغًا تولّى الجمهور ملأه وفق تصوراته، لا وفق المعطيات المؤسسية ذاتها.

5

السخرية بوصفها مؤشرًا على تحوّل الجدل

- **مع تطور الخطاب،** دخلت السخرية بوصفها مرحلة متقدمة في معالجة الحدث. وهي لا تعبّر فقط عن رفض، بل عن انتقال القضية من النقاش إلى إعادة التدوير الرمزي الساخر. وعندما تتحول القضية إلى مادة تهكمية، فإنها:
  - تفقد طابعها الرسمي
  - تكتسب قابلية أكبر للانتشار
  - تصبح جزءًا من الثقافة اليومية للمنصة

- **هذا التحول،** نتج عنه أن الجدل لم يعد مقتصرًا على النخب أو المهتمين، بل أصبح مُشاعًا ومتداولًا على نطاق واسع.

6

بنية الخطاب: من نقل إلى إنتاج

- **أظهر** التحليل وتصنيفات المنشـورات أن المنصـة لم تكن قناة لنقل الخبر، بل فضاءً لإعادة إنتاجه. فبين إعادة النشر، التعليق، النقد، السخرية، والتحليل، تكوّنت طبقات متعددة من الخطاب، لكل منها وظيفة في تشكيل المعنى.

- **اللافت،** أن المحتوى التحليلي أو النقدي، رغم أنه أقل عـددًا، كان أكثر تأثيرًا في توجيه النقاش، خاصة عندما صدر عن حسابات ذات حضور معرفي أو إعلامي ملحوظ.

أبرز ملامح

المقارنة بين تناول الصحف وتناول منصة إكس (X) للموضوع

أبرز

أوجه الاتفاق

يتفق الخطابان الصحفي والجماهيري في عدة نقاط:

أنَّ القرار
أثار جدلًا عامًا واضحًا.

أنَّ العلوم الإنسانية
كانت في قلب الجدل.

أنَّ سوق العمل
كان الإطار المركزي في تبرير القرار.

أنَّ توضيح
موقف الطلاب الحاليين كان عنصرًا مهمًا.

أنَّ اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا
حملت رمزية خاصة.

أنَّ القضية
لم تكن إدارية بحتة، بل اتصلت بصورة الجامعة ودورها.

أبرز
أوجه الاختلاف

الصحف	منصة إكس (X)
اللغة	
رسمية، تفسيرية، مؤسسية	مباشرة، حادة، ساخرة أحيانًا
الإطار الغالب	
التحديث وسوق العمل	الإلغاء والهوية والاعتراض
المصدرية	
بيانات، تصريحات، مقالات	أفراد، أكاديميون، مؤثرون، حسابات إخبارية
النبرة	
أكثر ضبطًا وتوازنًا	أعلى سجالًا واستقطابًا
التركيز	
مسارات القبول، البرامج، الطلاب الحاليون	اللغة العربية، التاريخ، الجغرافيا، معنى الجامعة

استنتاجات

التقرير الرئيسة

أشارت نتائج التحليل إلى العديد من الخلاصات المهمة. ويمكن إجمال هذه الخلاصات في أن موضوع القرارات والجدل الإعلامي الاتصالي حولها عبر من خلال **محطتين رئيستين:**

1

المحطة الأولى

فعل ورد فعل

يعكس الجدل حول قرارات جامعة الملك سعود في بداياته، وخلال ال 48 ساعة الأولى للنشر، "صراع سرديات"، أكثر من كونه مجرد اختلاف رأي عابر. وبالاستناد إلى ما نُشر من تصريحات رسمية ومداخلات عامة في الصحف والمواقع الإلكترونية، وعلى منصة X، يمكن تفكيك الخطاب إلى تيارات رئيسة:

1

أولًا:

ماذا تقول المداخلات المعارضة؟

1 حماية الهوية

فكثير من المعارضين يرون أن تقليص تخصصات مثل اللغة العربية والتاريخ يمس "الذاكرة الثقافية". والفكرة المركزية، تتمحور حول أن الجامعة ليست مصنع وظائف فقط، بل حارس للهوية.

2 الشك في منطق سوق العمل

عبر اعتراض ضمني: هل فعلًا هذه التخصصات غير مطلوبة؟ فبعض المداخلات ترى أن المشكلة ليست في التخصص، بل في سياسات التوظيف، وضعف الربط بين التعليم والقطاعات الثقافية.

3 العلوم الإنسانية بنية تحتية للوعي

فيظهر خطاب واضح يرى القرار تهديدًا لبنية المجتمع الفكرية، وليس مجرد تعديل إداري، مع التأكيد أن العلوم الإنسانية أوعية تحفظ ذاكرة المجتمع.

4 الخلل في التشخيص

فبعض الأصوات لا تنكر وجود أزمة، لكنها ترفض أسلوب تفسيرها، فالمشكلة ليست في التخصصات، بل في ضعف ربطها بسوق العمل، وغياب الصناعات الثقافية.

5 القلق من التدرج القادم

فحتى لو جاء القرار محدودا الآن، يخشى البعض أن يكون بداية لتهميش أوسع للعلوم الإنسانية. هذا النوع من الخطاب غالبا عاطفي لكنه يعكس فقدان الثقة.

2

ثانيًا:

ماذا تقول المداخلات المؤيدة؟

1 الواقعية الاقتصادية

فالفكرة الأساس هي أن الجامعة يجب أن تتكيف مع سوق العمل لا العكس، وهـذا يتماشى مع التوجه العام نحو تخصصات تقنية وتطبيقية.

2 دعم رؤية التحول الوطني

فكثير من المؤيدين يربط القرار بـالكفاءة، وتقليل البطالة، ومستهدفات رؤية السعودية 2030، ويعتقدون أن الجامعات عالميًا تتجه نحو التخصصات الدقيقة.

3 إعادة تعريف العلوم الإنسانية

عبر طرح يرى أن المشكلة ليست في العلوم الإنسانية، بل في شكلها التقليدي، مثل: دمجها مع التقنية، أو تحويلها إلى برامج بينية (Digital Humanities).

4 التحديث لا الإلغاء

فالطرح الرسمي (والمؤيد له) يؤكد أن القرار ليس تهميشًا، بل إعادة هيكلة وتحديث مسارات القبول.

3

ثالثًا:
منطقة الالتقاء (الأهم)

رغم الاستقطاب الكبير الذي شهده هذا الموضوع، هناك نقاط مشتركة ضمنية:

الجميع متفق

أن سوق العمل مهم، والهوية الثقافية مهمة.

لكن الخلاف حول أيهما يجب أن يقود الآخر؟

الجميع متفق

أن تطوير البرامج الجامعية مهم.

لكن الخلاف حول كيفية، وآلية، واشتراطات هذا التطوير؟

2

المحطة الثانية

ترسخ المسارات

تغيرت وتيرة الجدل خلال اليومين الأولين، لتتطلب قراءة أعمق للخطاب، وليمكن الوصول إلى أربع مسارات رئيسة، عبر عن ترسخ التباين في وجهات النظر:

الجدل
ليـــس أكاديميًا ... بل اجتماعي

فالقضية تحولت إلى نقاش حول: معنى الجامعة، دور الدولة، وشكل المستقبل.

تحوّل
فـــي مفهوم "القيمة"

فسابقًا، قيمة التخصص، تساوي مكانته الثقافية. أما الآن، فقيمة التخصص، تساوي قابليته للتوظيف. وهذا التحول هو جوهر الجدل، وليس القرار نفسه.

فجوة ثقة
فـــي التواصل المؤسسي

فجزء من المعارضة سببه، غموض التفاصيل، غياب أرقام واضحة. فحتى المقالات تشير إلى أن الردود الرسمية كانت "مقتضبة".

صعود
خطـــاب النفعية

فالمداخلات المؤيدة تمثل تيارًا يقدم الفرص الاقتصادية على الرمزية الثقافية، في حين أن المداخلات المعارضة ترى العكس.

رؤيــة التقــريــر

حــول قــرارات الــجــامــعــة:

بين ضرورات التطوير وتحديـــات التنفيـذ

في ضوء القرارات التي أصدرتها الجامعة، ووفقا لاستقراء وتحليل التداعيات الإعلامية والاتصالية التي تشكلت حولها، يمكن النظر إلى تلك القرارات باعتبارها خطوة شجاعة في الاتجاه الصحيح. ويمكن، الإشارة إلى المرتكزات التالية:

أولًا:

لا يمكن الدفاع عن بقاء تخصصات لا يطلبها سوق العمل لمجرد "التعود الأكاديمي". فقرار الجامعة يرتكز على استشعار عميق للمسؤولية تجاه العملية التعليمية التي تخصها، في ضوء التشكّل الجديد للجامعة ذاتها، والتطوير الحاصل لكينونتها المالية والإدارية، وتبعيتها الإشرافية، ودورها المأمول مستقبلا في منظومة المؤسسات الكبرى المنوط بها التعبير عن المجتمع والمنافسة من أجله في الساحة الدولية. يدعم هذه الرؤية، أن القرار لا يمس التعليم الجامعي أو العالي في المجتمع بأسره، ولجميع الجامعات، وإنما يخص جامعة واحدة، تسعى لتلمس مكانة محلية ودولية متجددة، وفق المتغيرات الراهنة في الداخل والخارج، التي تستدعي الاستجابة الذكية لمتطلبات "الاقتصاد الجديد" الذي يمنح الأولوية للمهارات التقنية والابتكارية.

ثانيًا:

يبدو أن الجامعة، ككيان وطني رائد، تتجه نحو الرشاقة الأكاديمية، عبر تقليص التضخم في أقسام معينة وتوجيه الدعم المالي والبحثي نحو تخصصات المستقبل. هذا النوع من الجراحة التصحيحية ضروري لرفع تصنيف الجامعة العالمي وضمان كفاءة مخرجاتها.

ثالثًا:

بالرغم من إمكانية القناعة بصحة القرار وجدواه، إلا أن الإشكال الحقيقي ظهر في طريقة تقديمه. فقد وصلت الرسالة للجمهور دون مراعاة للكثير من أسس العمل الإعلامـي الاتصالي المحترف، الذي يستبق ردود فعل الجمهور، ويجيب عن تساؤلاته، وفـق خطة إعلامية اتصالية محكمة، وهو ما لم يحدث غالبا. وهذا الأسلوب في التعامل مع الإعلام والاتصال، أوجد حالة من الجدال كان يمكن تفاديها لو تم إبراز الخطة البديلة، والمسارات الجديدة التي ستعوض هذه التخصصات الملغاة بشكل استباقي، وكذلك العوائد الإيجابية الكلية على المجتمع والبيئة التعليمية في المملكة.

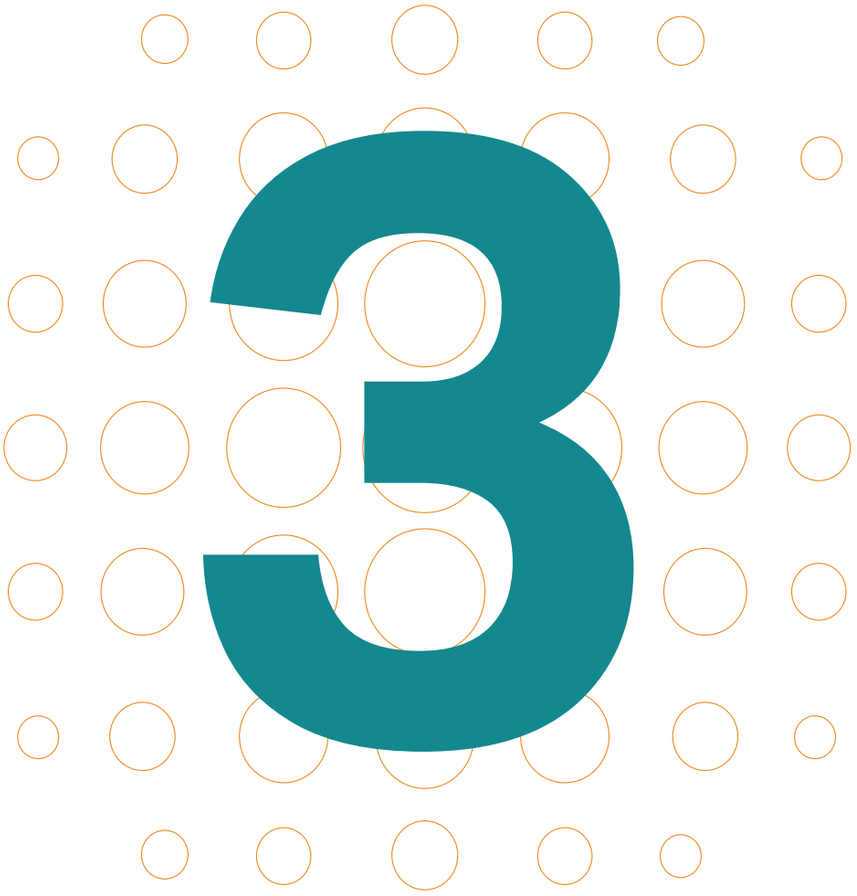

سيناريوهات

متوقعة إعلاميًّا خلال الفترة القادمة

اليوم، وقد انقضى الأسبوع الأول من الجدل، من المتوقع أن يتجه النقاش في الصحافة، ومنصة (X) نحو ثلاثة مسارات، سوف تعمل معا في غالب الأحوال:

1

سيبدأ الجمهور، خاصة المهتمين بالتعليم، في تجاوز صدمة "الإلغاء" ليبحثوا عما ستقدمه الجامعة كبديل. وفي هذا السيناريو، سيبرز الحديث عن "التخصصات البينية" (مثل دمج التقنية بالعلوم الإنسانية)، مما سيحول الهجوم إلى حالة من الترقب الإيجابي.

2

ستنتقل المداخلات الإعلامية من "المنشورات العاطفية" إلى "المقالات التحليلية". وسيتناول الكتاب والخبراء الفلسفة التعليمية الجديدة في المملكة، وسيكون هناك دعم متزايد لتوجهات الجامعة طالما أنها تخدم رؤية السعودية 2030، مع مطالبة الجامعة بمزيد من الشفافية حول أرقام التوظيف.

3

كما هو حال معظم الأزمات الرقمية، سيبدأ التفاعل مع الموضوع بالانخفاض تدريجيًّا مع بروز قضايا أخرى، خاصة إذا بدأت الجامعة فعلياً في إعلان مبادرات جديدة توضح أن "إغلاق باب" كان في الحقيقة لـ "فتح أبواب" أكثر حداثة وملاءمة للمرحلة.

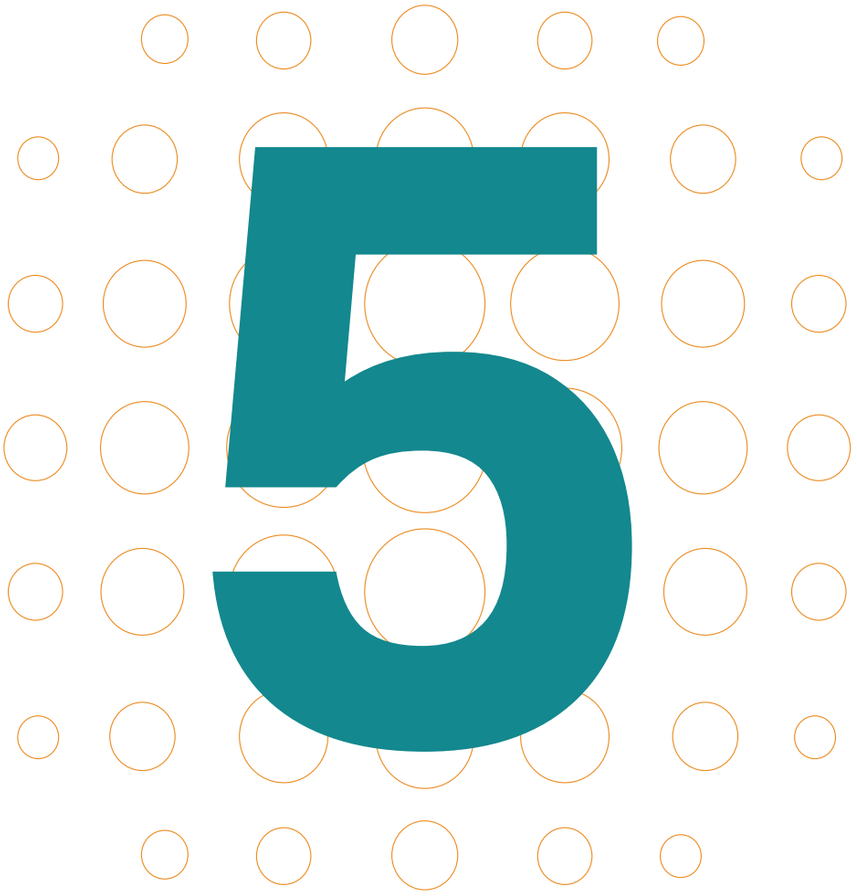

توصيات

عملية مقترحة للجامعة

يبدو أن التغيير مؤلم في بدايته، لكنه ضروري للاستدامة. كما أن دعم قرارات الجامعة اليوم هو دعم لمستقبل مهني أفضل للأجيال القادمة، بشرط أن يواكب هذا التغيير تواصل مستمر وشفاف مع المجتمع. ويمكن، في نهاية هذا التقرير، صياغة خمس توصيات عملية مقترحة لجامعة الملك سعود لضمان نجاح هذا التحول وتجاوز التحديات الراهنة:

التوصية

الأولى

أن تعزز الجامعة نشرها لبيانات إحصائية دقيقة توضح بالأرقام: معدلات البطالة في التخصصات الملغاة، حجم الفجوة بين الخريجين واحتياجات سوق العمل، والنمو المتوقع في التخصصات البديلة. وتهدف هذه التوصية إلى استبدال "العاطفة" بـ "الأرقام"، وتحويل النقاش من الرفض إلى الاقتناع بجدوى القرار.

التوصية

الثانية

التفكير في سيناريوهات تطويرية مختلفة، فبدلاً من الإلغاء الكامل، يُوصى بدمج المواد الجوهرية في العلوم الإنسانية (مثل اللغة العربية والتاريخ) ضمن تخصصات رقمية وإدارية حديثة (مثلاً: المسارات الرقمية في التاريخ، أو اللسانيات الحاسوبية). الهدف: الحفاظ على الهوية الوطنية بأسلوب عصري يضمن توظيف الخريج.

التوصية

الثالثة

خروج عمداء الكليات ورؤساء الأقسام المعنية في لقاءات إعلامية ومساحات عبر منصة (X) لشرح القرار من "داخل الميدان"، لإظهار أن القرار نابعٍ من دراسات أكاديمية داخلية وليس "قرارا إداريا محضًا، مما يرفع من مستوى الثقة المجتمعية.

التوصية

الرابعة

توفير دورات مكثفة أو دبلومات مهنية قصيرة مجانية للطلاب الذين لا يزالون على مقاعد الدراسة في هذه التخصصات، لتمكينهم من مهارات إضافية (مثل تحليل البيانات، أو التسويق الرقمي). وتهدف هذه التوصية لإرسال رسالة تطمين عملية بأن الجامعة مسؤولة عن مستقبل طلابها حتى بعد تغيير مسار تخصصاتهم.

التوصية

الخامسة

إشراك كبار الموظفين في القطاعين العام والخاص، وخريجين ناجحين، في صياغة ملامح التخصصات الجديدة، للتأكيد للرأي العام أن الجامعة لا تعمل في معزل، بل هي متصلة بشكل مباشر ومستمر بنبض الاقتصاد الوطني واحتياجاته الفعلية.

Luminaspire

www.luminaspire.sa

contact@luminaspire.sa

+966 50 764 3153

LuminaSpire

luminaspire

luminaspire.sa